

الضرائب والجباية في المغرب القديم

الضريبة هي الواجبات المستحقة للدولة على الأفراد، أي مساهمة الرعية في تمويل الخزينة لتغطية مصاريف التهيئة والدفاع وتنظيم قطاع الخدمات، لكن في العصور القديمة كانت الضريبة تجمع من أجل توفير المال اللازم لأجهزة الدولة ورفاهية الطبقة الحاكمة.

أولا - الضرائب في المغرب القديم قبل الاحتلال الروماني:

أ/ خلال الفترة القرطاجية: تحملت شعوب المغرب القديم أعباء مختلفة تباينت من فترة إلى أخرى قد كان الملك الإقليد يستخلص ضرائب على المحاصيل الزراعية والماشية، وتشير أسطورة تأسيس قرطاج إلى أن الفينيقيين الأوائل كان عليهم دفع ضرائب للزعماء المحليين، في وقت تدفع جزءا من مدخولها على شكل هدايا للمدينة الم صور، لكن التدهور وعدم الاستقرار السياسي للمغرب القديم مع نمو وتطور قرطاج عكس هذه الآلية وتحول السكان المحليون لدفع الضرائب للقرطاجيين في الأراضي التابعة لها، بعدما نجحت في أن تقيم عدة مستعمرات ومحطات تجارية على سواحل المحيط الأطلسي ويظهر أنها قامت بفرض الضرائب على كل من تتعامل معه في هذه الأقطار ويمكن تعديد هذه الضرائب:

-ضرائب مباشرة: والتي كانت تفرض على الأهالي المقيمين في الأراضي التابعة لها تبعية مباشرة، ففرضت ضرائب نقدية على سكان المدن وعينية على سكان الأرياف، والتي تراوحت بين العشر 10/1 و الربع 4/1 حسب الظروف وبلغت في الحروب البونيقية الأولى نصف الإنتاج أمام ارتفاع مصاريفها الإدارية والعسكرية واعتمادها على المرتزقة.

-ضرائب غير مباشرة: والتي تمثلت في الرسوم الجمركية على السلع المصدرة والمستوردة خاصة في تعاملاتها مع القبائل المحلية في المغرب القديم، حيث كانت هذه القبائل تصدر لها المنتجات الحيوانية والخيول وتستورد بعض الأدوات المصنعة وقد أثرت قرطاج كثيرا من هذا التعامل والذي كان يتم على الأرجح بالقايسة مما يشير إلى كون هذه الضرائب عينية إضافة إلى تلك الهدايا التي كان على الزعماء إعطاءها للسلطة القرطاجية للحفاظ على أواصر الصداقة.

ب/ الضرائب في الفترة النوميدية: لكن نجم قرطاج أخذ في الأفول وبرز الملوك النوميديين الذي كونوا كيانات سياسية خاصة بهم واعتبروا كامل أراضي مملكتهم ملكا لهم كالنظام الفرعوني، ولتسيير أمورهم فهم بحاجة إلى أموال لذلك فرضوا ضرائب على السكان ويساعد على ذلك ما حققه ماسينيسا من تحويل جزء من المغاربة إلى مزارعين مستقرين مما سهل مراقبتهم وجباية الضرائب.

غير أن موضوع الضرائب في عهد الممالك المحلية معلوماته غير دقيقة، وتغلب عليها الافتراضات، وان هناك إشارة واحدة لضريبة امتلاك الأرض التي على ملاك الأرض دفعها للملك مقابل استغلالها والتي يعتقد أنها عينية (جزء من الإنتاج) وهذا ربما ما ما يفسر تصرف الملوك النوميديين في كميات هائلة من الحبوب التي كانوا يصدرون جزءا منها ضمن تجارتهم الخارجية خاصة مع الدولة الرومانية بعدما يجمعونها من الفلاحين كمحاصيل وماشية.

كما أشار البعض بشأن احتمال فرض ماسينيسا ضرائب على البدو بالقوة ليضمن موارد قارة عرفت بضريبة الخضوع حسب غزال، وهي نفس الضريبة التي كانت تدفعها الأراضي البونيقية لماسينيسا بعد احتلالها، لكننا نحتفل أن هذه الضرائب كانت عقارية أو مكوس جمركية تفرض على القبائل البدوية مقابل عبورهم عبر مختلف المناطق الداخلية الخارجية، وربما استعمل ماسينيسا العنف أحيانا تجاه البدو الذين حاولوا التنصل منها، مما يدل على صرامة النظام الضريبي النوميدي.

والملاحظ أن هذه الضرائب المفروضة على إنتاج الأرض تدفع عينا من طرف الريفيين والبدو، ونقدا من طرف سكان المدن ، وقد كانت هذه الضرائب لها عائد أسال لعاب الطبقة السيناتوروية في روما.

ثانيا / الضرائب في ظل الاحتلال الروماني :

بعد الاحتلال الروماني فرضت روما ضرائب كبيرة على الشعوب المنهزمة مثل النوميد والمور، كضريبة الجزية والأنونة والميراث والرعي وغيرها، وعملت روما على استغلال المغرب القديم لتموين الخزينة الرومانية لضمان سير دواليب الحكم وتأمين مستوى معيشي جيد للشعب الروماني لذلك فرضت ضرائب عديدة على الأهالي:

أ/ الضرائب المباشرة : (وهي تسمية عصرية)

ما إن سقطت قرطاجة حتى أعلنت أراضيها ملكية عامة للشعب الروماني *ager publicus* ، ونفس الشيء بالنسبة لأراضي المدن المتحالفة مع قرطاجة واعتبرتها غنيمة حرب، ووزعت هذه الأراضي من طرف اللجنة العشرية (Decemvir) وهي لجنة مكونة من عشرة قناصل سابقين مهمتها التشريع فهي من وضعت قانون الألواح الاثني عشر في روما حوالي 450 ق.م) فوزعت هذه اللجنة الأراضي على الطبقة الأرستقراطية الرومانية وعلى أبناء ماسينيسا، لكنها نزعته منهم بعد مساندة يوبا الأول لبومبيوس ضد قيصر في عام 46 ق.م، كما وزعت جزء آخر على المواطنين الرومان أما باقي الأراضي الخصبة فقد بيعت بالمزاد العلني بروما على أن يدفع أصحابها ضريبة ولذلك سميت الأراضي الخاضعة للضريبة (*ager*)

(privatus vectigalis) وما ترك للأهالي وعادة تكون الأراضي الأقل خصوبة فتخضع لضريبة المهزومين أو الجزية.

1-ضريبة الجزية: عند تدمير قرطاجة كان على الأهالي تسديد ضريبة الجزية نقدا مقابل الإبقاء على حياتهم ومنها جاءت تسمية الأهالي الأشخاص الخاضعين لضريبة الجزية (Homines) وكان قدرها على الرجل والمرأة متساويا وتعتبر عقابا للمنهزمين لذلك تجبرهم روما على دفع خسائر الحرب وتموين مجهود روما الحربي في أماكن أخرى وقد أكد القانون الزراعي (قانون ثوريا Thoria الصادر سنة 111 ق.م على يد توريوس) الذي نص على ترك الأراضي الزراعية في يد مستغليها وبالتالي إيقاف عملية توزيع أراضي ager publicus على الرومان وتركها في يد الأهالي المهزومين وذلك مقابل ضريبة بوصفهم مهزومين كتعبير عن خضوعهم لروما وكثيرة لانتصار الرومان حتى يزيدون أرباحهم منها، إلا أن هذا القانون لم يكن يوضح الوضعية القانونية مما جعل السكان يعانون من تلاعب وابتزاز السلطة لتتحول هذه الضريبة إلى سنوية على أساس أن الضرائب التي يستغلونها ملك للشعب الروماني.

وقد كان الأهالي في ظل هذا القانون يعانون الأمرين لأن الضرائب كانت تحدد مسبقا دون الأخذ بعين الاعتبار ظروف المادية للمزارعين خاصة في سنوات القحط، وما زاد الطين بلة أن روما كانت تؤجر جباية الضرائب إلى شركات مالية يديرها رأسماليون أو عشارين Publicani التي كانت ترى في هذه العملية استثمار مربح لهذا لم تكن تتردد في مضاعفة الضرائب رغم وجود قوانين تحمي المزارعين، والملاحظ هنا أن هذه الشركات كانت تمتد لنفسها شبكة من الوكلاء وأظهر هذا النظام عقمه حيث كانت الضرائب المحصلة تتناقص بانتقالها من يد لأخرى ولم يكن يصل سوى القليل منها لخزينة الدولة مما جعل قيصر يقوم بإلغاء تدريجي لهذا النظام ويلقي بعملية جمع الضرائب على كاهل الحكومات البلدية المحلية.

2-ضريبة العشر: Ladime وهي واحدة من أهم الضرائب التي بقي يعرفها الغرب حتى الثورة الفرنسية، فعندما ذكرنا أن روما تركت للأهالي جزءا من الأراضي لاستغلالها كانت الضريبة السنوية المفروضة عليها هي العشر، وتتمثل في دفع مستغل الأرض نسبة مئوية من إنتاجه إلى السلطة الرومانية كضريبة عينية وهي تختلف باختلاف المحصول، إذ تتراوح بين 1/7 و 1/4 من إنتاج الحبوب و 1/5 بالنسبة للفواكه النباتية بالإضافة إلى القيام بالأعمال القيصرية مدة ستة أيام في السنة موزعة على فصول السنة الزراعية. وقد كانت وضعية المزارعين حرجة جدا بحيث يمكن للسلطة الرومانية طردهم من تلك الأراضي في أي وقت على أساس أنها صاحبة الملكية وهو ما أكده فيما بعد قانون مانكيانا وهادريان.

هذه الضريبة تجمع من طرف وكلاء المزارع الكبرى (conductores) أو الشركات المالية والتي أخذت كالعادة مع غياب المراقبة لابتزاز الأهالي وزيادة أيام أعمال السخرة مما جعل بمزارعي شمال

افريقيا يرفعون العديد من الشكاوى للسلطة أهمها تلك التي وصلت كومودس والذي استجاب على ما يبدو لشكواهم.

كما كانت روما تفرض ضرائب أخرى إضافية أوقات الشدة أشهرها هي:

3- ضريبة الرأس : tributum capitis كانت هذه الضريبة في البداية تدفع عن كل شخص حريش ضمن حدود الإمبراطورية الرومانية، غير أنها تطورت ضريبة الممتلكات حيث تفرض بالاعتماد على ثروة كل شخص ولذلك نجدها ذات قيمة متغيرة.

ب/ الضرائب غير المباشرة:

وتتمثل في الرسوم التي تفرض على البضائع عند مرورها من أي مركز جمركي ولا تفرض على الأشخاص، وقد ظهرت نتيجة التطور الذي عرفته الحركة التجارية، ومن أهم هذه الضرائب البروتوريوم Proturium ويعود هذا الرسم القديم لتأسيس ميناء Ostie في النصف الثاني من القرن السابع قبل الميلاد، ثم ألغي لكن نتيجة التوسع الذي شهدته روما والنمو الذي عرفته الحركة التجارية، سعت للاستفادة من ذلك فأعادت هذه الضرائب ومن أجل جمعها أقامت المراكز الجمركية في الموانئ ونقاط العبور مثل الجسور، لكن ارتفاع مداخيل روما من المقاطعات التي استعمرتها ألغت هذا الرسم من إيطاليا عام 60 ق.م قبل أن يعيد قيصر فرضها.

أما بالنسبة للمغرب القديم فقد عرف البروتوريوم باسم الرسوم الافريقية الأربعة Quattor publica Africain ولقد اختلف المؤرخون في تحديد أسباب هذه التسمية (الرسوم الافريقية الأربعة) فنرى الآراء الأكثر شيوعا:

-يرى البعض أن ذلك يعود لتقسيم افريقية لأربع مقاطعات جمركية: قرطاجنة - سوسة (Hadrumete) -عنابة- لبدة.(Leptis Magna)

-ويرى البعض الآخر أن ذلك يعود لوجود أربعة ضرائب تجمع من طرف نفس الموظف وهي (الضريبة الجمركية + الجزية + العشر + ضريبة الرعي)

-بينما ترى مجموعة ثالثة أن البروتوريوم هي (ضريبة تحرير العبيد + ضريبة بيع العبيد + رسوم الوراثة).

وقد أقيمت عدة مراكز لجمع هذه الضرائب منها ما كان مع حدود الإمبراطورية ومنها ما كان على حدود الأقاليم وقد بلغ عددها 15 مركزا موزعة على مقاطعات افريقيا (البروقنصلية+نوميديا+موريطانيا القيصرية+موريطانيا الطنجية). أهمها مركز باجة (Vaga) وأتيكا

وقرطاجة بالنسبة للبروقنصلية، وفي نوميديا نجد جميلة وفي موريطانيا القيصرية نجد سطيف وشرشال.

أما البضائع الخاضعة للضرائب فتتمثل في كل أنواع الضرائب الموجهة للتجارة مثل الخضير والفواكه والحبوب والمصنوعات والعبيد...الخ، وتعفى من الضرائب كل السلع الموجهة للجيش والإمبراطور كما يعفى من الضرائب السفراء والبضائع الموجهة للاستهلاك الشخصي كما كان يمكن للإمبراطور منح إعفاءات.

كما يلاحظ أن بعض المواد الاستراتيجية مثل القمح والزيت والخمر كان يمنع تصديرها بالإضافة إلى معدن الحديد والسلاح. أما قيمة الضرائب فقد اختلفت ولكنها بصفة عامة تقدر بـ25% على حدود الإمبراطورية و2,5% داخل الإمبراطورية يضاف إليها 2,5% كحقوق تسجيل و2% محقوق تفتيش، وإذا دفعت الحقوق الجمركية بعملة أجنبية يدفع صاحبها رسماً آخر هو رسم التحويل.

وقد بلغنا نموذج من الضرائب التي كانت تفرض فيما يعرف بتعريفة زاريا الذي يقع مركزها في طريق القوافل بين طرابلس ونوميديا وموريطانيا القيصرية والمزاق، وتعود لعام 202م وقد تراوحت فيها الضرائب بين 0,3 على العبيد و2% على الأقمشة و2,5% على التمر والتين.

يضاف إلى هذا بعض الرسوم التي تفرض على كل شخص يعبر من بعض الجسور أو الممرات الجبلية، وكذلك نجد رسم الدخول والخروج من المدن ويفرض هذا الرسم على الأشخاص الأحياء والجثث.

ونجد كذلك رسم الإعتاق، وقد ظهر هذا الرسم في روما في منتصف القرن الرابع قبل الميلاد وحدده بـ5% من قيمة التحرير.

كما سن الإمبراطور أغسطس عام 6م ضريبة الإرث التي تقدر بـ5% من قيمة التركة، وعام 7م سن نفس الإمبراطور ضريبة على بيع العبيد تقدر بـ4% من السعر.

ونجد أيضا ضريبة المكوس التي تفرض على السلع المعروضة في الأسواق.

أما بالنسبة للذين لا يملكون شيئاً فهم بالتالي لا يدفعون ضرائب للإمبراطور فقد فرضت عليهم روما التكفل بموظفي البريد.

ونجد ضرائب أخرى مثل ضريبة التموين العسكري منذ عهد سبتيموس سيفيروس، والتي كانت من أثقل الأعباء على السكان المحليين وتعرف باسم (Annonae Militaris) فنظراً للظروف الصعبة التي سادت الإمبراطورية الرومانية في القرن الثالث حيث يقوم القرويون بتموين الوحدات العسكرية

الرومانية بالمؤن وغيرها عند مرورها بمنطقتهم وكانت جماعية لكامل العشيرة وليست فردية، ومارست الدولة اسلوب القوة لإجبار السكان للقيام بأعمال جبرية دون أجر وتقديم المؤن ودواب الحمل له أثناء تنقلاته في جهتهم.

كما نجد ضريبة التاج الإمبراطوري (Aurum Coronarium) التي تتمثل في تقديم تاج من الذهب على الإمبرطور بمناسبة اعتلائه العرش او بمناسبة الاحتفال بانتصار أحرزه وكانت في الأصل اختيارية قبل أن تتحول إلى إجبارية ثم سنوية تقدم في شكل مقدار من الأموال.

إضافة لضرائب على مختلف النشاطات الخرى غير الزراعية كرعي الماشية وصناعة الخمر والزيوت واستخراج المعادن والملح والحرف والمبيعات...

ج/ نتائج النظام الضريبي :

وإذا أردنا الحديث عن نتائج هذا النظام الضريبي نجد ان تعدد الضرائب والتجاوزات التي كانت تسجلها إدارة الضرائب في البداية والشركات المالية فيما بعد أدى إلى أن عددا كبيرا من المزارعين كانوا يتخلون عن مزارعهم بالمزرعة التي يوجدون بها وحتى الطبقات الرستقراطية كانت تلجأ لبيع أراضيها للحصول على السيولة لسهولة إخفائها عن السلطة مما أدى لانخفاض قيمة العملة وغلاء أسعار المنتجات الزراعية غلاء جنونيا، وهذا ما جعل السكان يقربون من العبودية اكثر من قربهم من التحرر، وكذلك أدى هذا الوضع إلى الغليان الدائم في المغرب القديم وهذا ما يفسر أن الثروات لم تتوقف تقريبا منذ دخول الرومان إلى المنطقة .